توصيات منهجية في الجغرافيا

منهجية المقال	منهجية دراسة الوثيقة أو الوثائق
يقسّم العمل إلى مرحلتين : **I. مرحلة الفهم والتفكيك :** ▪ التمييز بين أصناف مختلف أصناف المواضيع : – مواضيع التحليل – مواضيع المقارنة – مواضيع التصنيف... ▪ التمييز بين المعطى والمطلوب. ▪ تحديد المفاهيم الأساسية وتفكيك مكونات المطلوب. ▪ بناء التخطيط (العناصر الرئيسية والفرعية مع الحرص على التوازن بينها). **II. مرحلة الانجاز والتحرير :** **1. المقدمة :** ▪ تحديد الإطار العام للموضوع والتمهيد له دون الدخول في استنتاجات وتحميل المقدمة جزءا من الجوهر. ▪ طرح عناصر الشرح. **2. الجوهر :** ▪ تحليل مسترسل ومترابط للعناصر مع عنونتها. ▪ التدعيم بالأمثلة والرسوم والإحصائيات الدقيقة. ▪ اعتماد مفاهيم ومصطلحات جغرافية وتعريفها عند الضرورة. ▪ سلامة اللغة، وضوح الخط، حسن إخراج العمل... **3. الخاتمة :** ▪ أهم الاستنتاجات. ▪ فتح آفاق. ▪ تجنب الاقتضاب أو الإطالة.	يقسّم العمل إلى مرحلتين : **I. مرحلة الفهم والتفكيك :** ▪ يمثل العنوان المصاحب لدراسة الوثائق موضوعها العام. ▪ تبين العلاقة بين الوثائق. ▪ قراءة الأسئلة المصاحبة لأنها توجه إلى محاور الاهتمام. ▪ تبويب المعطيات منطقيا : حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية ... ▪ تصنيف الإنتاج : في الفلاحة إلى نباتي أو حيواني وفي الصناعة حسب الأجيال وفي الخدمات حسب الفروع. ▪ استخراج نسق التطور... **II. مرحلة الانجاز والتحرير :** **1. التقديم :** ▪ التعريف بنوعية الوثيقة أو الوثائق وطبيعتها : – جدول إحصائي أو إحصائيات ثابتة أو تطورية. – رسم بياني (منحنى أو رسم دائري أو رسم بالأعمدة). – وثيقة مصورة (صورة فوتغرافية، لافتة اشهارية، رسم كاريكاتوري). – نص. – خريطة جغرافية... ▪ مصدر الوثيقة أو الوثائق وموضوعها : عدم الاكتفاء بالعنوان والدقة والإيجاز في تحديد الفكرة العامة دون الدخول في الاستنتاجات. ▪ ذكر الموضوع المشترك للوثائق وتنزيله في السياق. ▪ طرح عناصر الشرح أي الأسئلة المصاحبة دون تغيير في ترتيبها ومحتواها وعنونة العناصر وفق الأسئلة. **2. الجوهر :** ▪ تحليل مسترسل للمطلوب اعتمادا على الأسئلة المصاحبة مع توظيف المكتسبات. ▪ التقيّد بالمطلوب والانطلاق من الوثيقة أو الوثائق. ▪ تعريف المفاهيم الرئيسية وحسن توظيفها. ▪ التدعيم بأمثلة ورسوم وإحصائيات دقيقة. **ما ينبغي تجنبه :** ▪ الإهمال الكلي أو الجزئي للوثيقة أو الوثائق وللأسئلة المصاحبة وتحرير مقالة حول موضوعها. ▪ دراسة كل وثيقة عل حدة والتطرق إلى محتواها بطريقة سطحية أو الوقوع في المحاكاة. ▪ الإجابة عن الأسئلة وإهمال الوثيقة أو الوثائق. ▪ التفسيرات الخاطئة والمتناقضة. **3. الخاتمة :** ▪ تقييم الوثيقة أو الوثائق (أهمية الوثائق وحدودها). ▪ فتح آفاق بطرح مسألة أخرى ذات صلة بالوثيقة أو الوثائق. **ما يجب تجنبه :** ▪ تلخيص الأفكار الواردة في الوثيقة أو الوثائق وإعادة كتابة أسئلتها أو عنوانها. ▪ انجاز خاتمة مقال. ▪ الاقتضاب والإطالة. ▪ إهمال فتح الآفاق أو تحويله إلى أسئلة يصعب الإجابة عليها.

دورة المراقبة (شعبة الاقتصاد والتصرف)

الموضوع الأول : مقال
تتحكّم بلدان الشمال في الأدفاق التجارية والمالية وأدفاق الإعلام في العالم المعاصر.
بيّن مظاهر هذا التحكّم واشرح عوامله.

الإصلاح

المقدمة :
يكرّس تنامي الأدفاق التجارية والمالية وأدفاق الإعلام بين أقطار العالم ظاهرة العولمة وتكوّن مجال عالمي مترابط المكونات. غير أن تركّز هذه الأدفاق مجاليا لفائدة العالم المتقدم والثالوث يبيّن بوضوح تباين قدرة أقطار العالم على التحكم فيها والاستفادة منها. فما هي مظاهر تحكّم بلدان الشمال في هذه الأدفاق ؟ وما هي العوامل المفسرة لذلك ؟

I. مظاهر تحكّم بلدان الشمال في الأدفاق التجارية والمالية وأدفاق الإعلام :

1. استئثار بلدان الشمال بالمبادلات التجارية العالمية :

- احتكار بلدان الشمال لأكثر من ثلثي مبادلات السلع والخدمات في العالم سنة 2009.
- سيطرة بلدان الثالوث على مبادلات السلع بحوالي 58 % و مبادلات الخدمات بقرابة 67 % في العالم سنة 2005.
- احتكار *نادي البلدان المتقدمة* (البلدان العشرة الأولى في العالم) أكثر من نصف مبادلات السلع العالمية سنة 2005.
- هيمنة بلدان الشمال على صادرات منتجات التكنولوجيا العالية والخدمات في العالم.

⟵ نظام تجاري عالمي غير متكافئ يخضع لهيمنة بلدان الشمال وشركاتها عبر القطرية.

2. تحكّم بلدان الشمال في الأدفاق المالية العالمية بمختلف أصنافها :

- تحتكر بلدان الشمال 85 % من أدفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر (قدرة مؤسساته على الاستثمار في الخارج).
- تستقطب هذه البلدان ثلثي أدفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (جاذبية أقطاره للاستثمارات).
- تحتكر بلدان الشمال 88 % من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر سنة 2005 (هذا مؤشر على النفوذ المالي).
- يهيمن الشمال على الاستثمار الأجنبي غير المباشر وإقراض بلدان الجنوب.
- يسيطر الشمال على المساعدة العمومية من أجل التنمية بنسبة 99 % سنة 2005.

⟵ تظل بلدان الشمال المستفيد الرئيسي من الأدفاق المالية في العالم.

3. سيطرة بلدان الشمال على أدفاق الإعلام في العالم :

تتجلى هذه السيطرة في :

- امتلاك بلدان الشمال لوكالات الأنباء العالمية الرئيسية مثل رويترز وأسوسايتد براس وفرانس براس التي تسيطر على 80 % من الأنباء في العالم (توجيه الإعلام وصناعة الرأي العام العالمي).
- امتلاك هذه البلدان أكبر شركات الاتصال في العالم (فودافون، فرانس تيليكوم...).
- تركّز أكبر عدد من خوادم الأنترنت ببلدان الشمال (سيطرة شركة غوغل على إسداء خدمة البحث عبر الأنترنت).

⟵ تتركز أدفاق المعلومات في بلدان الشمال التي تتولى توظيفها في البحث والإنتاج.

تتحكّم بلدان الشمال في الأدفاق التجارية والمالية وأدفاق الإعلام في العالم وتسيطر عليها، وذلك نتيجة تضافر عوامل عديدة هيكلية وتنظيمية وتقنية وقانونية.

II. عوامل تحكّم بلدان الشمال في الأدفاق التجارية والمالية وأدفاق الإعلام :

1. دور الشركات عبر القطرية :

- هي محرّك رئيسي للتجارة العالمية وللأدفاق المالية ولأدفاق الإعلام. كما تنتشر فروعها في كل أنحاء العالم وتمارس ضغطا كبيرا على الدول والمنتديات الاقتصادية.
- تدعّم نشاط هذه الشركات من خلال عولمة الإنتاج وتجزئة النشاط الاقتصادي (الصناعي خاصة) في إطار التقسيم العالمي الجديد للعمل وازدياد تنقل رؤوس الأموال بين الشركات.
- تكاثر عمليات الإدماج والشراء بين تلك الشركات وامتداد نفوذها في كل أنحاء العالم.

2. تأثير بلدان الشمال في المؤسسات والمنظمات الدولية :

تؤثر بلدان الشمال في المؤسسات والمنظمات الدولية وتتحكّم فيها مثل :

- المنظمة العالمية للتجارة (دور كبير في تحرير التجارة العالمية).
- البنك العالمي (طرف رئيسي في إقراض البلدان النامية).
- صندوق النقد الدولي (طرف رئيسي في توجيه السياسات الاقتصادية والخيارات التنموية ببلدان الجنوب).
- لجنة المساعدة من أجل التنمية (المانح الرئيسي للمساعدة العمومية من أجل التنمية).

3. العوامل التقنية والقانونية :

- تطور التقنيات البنكية والتأمينية مثل إصدار السندات ورقاع الخزينة وظهور صناديق التقاعد وصناديق توظيف المال...
- التطور التكنولوجي المتسارع لميدان الاتصال والإعلام.
- ارتفاع سرعة وسائل النقل البحري وزيادة حمولتها واعتماد الصندقة.
- إطار قانوني ملائم يتمثل في إزاحة التقنين المسلط على تنقل رؤوس الأموال بين الأقطار من طرف الحكومات.

الخاتمة :

يعتبر تحكّم بلدان الشمال في الأدفاق التجارية والمالية وأدفاق الإعلام في العالم وجها من أوجه التفاوت في التقدم الذي يميّز المجال العالمي. فهل تمكّن محاولات الحد منه من تقليص الفارق في التقدم الذي يفصل الشمال عن الجنوب ؟

دورة المراقبة (شعبة الاقتصاد والتصرف)

الموضوع الثاني: دراسة وثائق

الإصلاح

التقديم :
تقدم الوثيقة الأولى بعض مؤشرات الإنتاج الفلاحي والصناعي للاتحاد الأوروبي لسنتي 2007 و2008 صادرة عن إحصائيات الإنتاج الفلاحي لأوروستات سنة 2009 ومصادر أخرى وملامح العالم الاقتصادية لسنة 2010. وتمثل الوثيقة الثانية صادرات الاتحاد الأوروبي سنة 2007 مقتطفة من كتاب إحصائيات أساسية للاتحاد الأوروبي للمفوضية الأوروبية سنة 2010. وتمثل الوثيقة الثالثة بعض نتائج عمليات توسيع الاتحاد الأوروبي مأخوذة من كتاب 50 سنة من الأرقام حول أوروبا للمفوضية الأوروبية سنة 2003 ومصادر أخرى. تتعلق هذه الوثائق بالقوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. فما هي أبرز مظاهر قوته ؟ وما هو إسهام عمليات توسيع الاتحاد في إكسابه هذه القوة ؟

I. مظاهر القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي :

تتجلى مظاهر القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في قوته الإنتاجية والتصديرية.

1. القوة الإنتاجية :

- **على المستوى الفلاحي :**

– ضخامة الإنتاج الفلاحي واحتلاله المراتب العالمية الأولى : أول منتج في العالم للقمح بأكثر من خمس الإنتاج العالمي سنة 2008 والمرتبة الأولى في إنتاج الحليب المجفف في العالم بقرابة ثلث الإنتاج العالمي سنة 2007 وأكثر من عشر إنتاج العالم في لحوم الأبقار سنة 2008...
– تنوع الإنتاج الفلاحي : حبوب وزراعات صناعية وإنتاج حيواني.
– أهمية إنتاج المواد الفلاحية الاستراتيجية : القمح (السلاح الأخضر).

⟵ الاتحاد الأوروبي ثاني قوة فلاحية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

- **على المستوى الصناعي :**

- إنتاج صناعي ضخم ويحتل مكانة عالمية مرموقة (المرتبة الأولى عالميا في إنتاج السيارات بأكثر، من ربع الإنتاج العالمي، والطائرات والثانية في الفولاذ سنة 2008...)
- إنتاج صناعي متنوع إذ يملك الاتحاد الأوروبي كافة أنواع الصناعات : صناعات الجيل الأول (الفولاذ) وصناعات الجيل الثاني (السيارات) وصناعات الجيل الثالث (الطائرات : والتي يتفوق فيها على الولايات المتحدة الأمريكية منافسته الأولى).

⟵ الاتحاد الأوروبي قوة صناعية عالمية بارزة.

2. القوة التصديرية :

- قطب تصدير عالمي : يسهم الاتحاد الأوروبي بأكثر من 17 % من صادرات العالم سنة 2007 (أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا مجتمعتين).
- تركيبة صادرات تعكس القوة الاقتصادية من خلال هيمنة المنتجات المصنعة على تركيبة صادرات الاتحاد بنسبة فاقت 85 % سنة 2007.

⟵ الاتحاد الأوروبي أول قوة تجارية في العالم.

تعكس هذه المظاهر القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي على المستوى العالمي. فما هو إسهام عمليات توسيع الاتحاد في إكسابه هذه القوة ؟

II. عمليات توسيع الاتحاد الأوروبي تسهم في تنامي قوته الاقتصادية :

تبرز الوثيقة الثالثة استفادة الاتحاد الأوروبي من عمليات التوسع المرحلي مجاليا وبشريا واقتصاديا.

1. على المستوى المجالي :

- زيادة في مساحة الاتحاد الأوروبي الجملية : تضاعفت أربع مرات تقريبا بين 1957 و2007.
- توسع في المساحة الزراعية للاتحاد الأوروبي (1.6 مليون كلم^2) وتدعّم التنوع المناخي الايجابي للإنتاج الفلاحي...
- تنوع وازدياد في الثروات المنجمية والطاقية.
- تزايد الانفتاح على العالم الخارجي : الموانئ.

2. على المستوى البشري :

- توسع السوق الاستهلاكية للاتحاد بتزايد وزنه الديمغرافي : قرابة 500 مليون مستهلك يتمتع أغلبهم بمستوى عيش مرتفع وقدرة شرائية عالية مرتبطة بارتفاع الدخل الفردي.
- تنامي الطاقات البشرية المؤهلة (يد عاملة وافرة وكفأة، علماء ومهندسين وباحثين نظرا لجودة مستوى التعليم...).

3. على المستوى الاقتصادي :

- تضاعف الناتج الداخلي الخام الأوروبي أكثر من 51 مرة خلال نصف قرن ليبلغ 10500 مليار يورو سنة 2007.
- تدعّم حصة الاتحاد الأوروبي من الناتج القومي العالمي إذ بلغت 31 % سنة 2004، وهو ما دعّم مكانته الاقتصادية العالمية وزاد في تأثيره السياسي في العالم.

⟵ تنامي الوزن الاقتصادي العالمي للاتحاد الأوروبي.

⟵ يمثل البناء الأوروبي دعامة أساسية للقوة الأوروبية.

الخاتمة :

يتميز الاتحاد الأوروبي بقوة إنتاجية فلاحية وصناعية ضخمة ويسيطر على التجارة العالمية للبضائع والخدمات. إلا أن قدرته على التأثير في العلاقات الدولية ووزنه العسكري في العالم ظلا محدودين ولا يعكسان ما بلغه من قوة اقتصادية.

دورة المراقبة

الموضوع الأول : دراسة نص

الإصلاح

تقديم النص:

تمثل هذه الوثيقة مقتطفات من كتاب ريتشارد نيكسون رئيس الولايات المتحدة بين 1969 و 1974 بعنوان "الحرب الحقيقية"، تناول خلالها مظاهر توسع النفوذ السوفياتي في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتطور السياسة الأمريكية في مواجهتها في إطار الحرب الباردة.

I - مظاهر توسع النفوذ السوفياتي في العالم وحدوده من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أواسط السبعينات:

1) المظاهر:

أ) في أوروبا الشرقية:

- مساندة الاتحاد السوفياتي للأحزاب الشيوعية في البلدان التي حررها الجيش الأحمر لافتكاك السلطة من الأحزاب الليبيرالية وإقامة أنظمة موالية له (رومانيا، بلغاريا، بولونيا ،المجر.....)

ب) في آسيا:

- تحرير السوفيات للجزء الشمالي من كوريا أثناء الحرب العالمية الثانية وتركيزهم لنظام موال لهم.
- دعم السوفيات للحزب الشيوعي الصيني وتأسيس جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر1949 وتوقيع اتفاقية صداقة وتعاون سنة 1950.

=>بين1945و1949 تحولت ثماني دول أوروبية واثنتان آسياوية إلى دول شيوعية.

2)الحدود:

- بروز حركات مناهضة للنفوذ السوفياتي في أوروبا الشرقية وتدخله لقمعها (المجر1956، ربيع براغ في1968).
- تصدع التحالف الصيني السوفياتي وبروز انقسامات عميقة داخل المعسكر الشيوعي.

=>بين 1949 و1974 لم تتحول إلى الشيوعية سوى دولتان هما فيتنام وكوبا.

II) تطور السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفياتي

تطورت هذه السياسة من مرحلة الاحتواء إلى مرحلة الانفراج:

1) سياسة الاحتواء وفق نظرية ترومان

.تتمثل في الدعم الاقتصادي والعسكري لدول مهددة بالمد الشيوعي
- إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي سنة 1949 وقد ضمت دولا من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية .
-التدخل العسكري لاحتواء المد الشيوعي مثال : كوريا (تحت غطاء منظمة الأمم المتحدة).
=>مكنت هذه السياسة من انحسار المد الشيوعي في العالم.

2) سياسة الانفراج وفق نظرية نيكسون

تتمثل في التحول من سياسة المواجهة إلى سياسة التفاوض مع الاتحاد السوفياتي:
- التدخل بالأموال والسلاح دون الرجال لدعم أنظمة مهددة بالمد الشيوعي.
- الانفتاح على دول من المعسكر الشيوعي: الصين (زيارة نيكسون) و الانفتاح على بلدان أوروبا الشرقية التي ترغب في التحول نحو الغرب.

خاتمة:

تعددت الأزمات الدولية غداة الحرب العالمية الثانية وحبس العالم أنفاسه عدة مرات خشية اندلاع حرب نووية مدمرة بين العملاقين، ولم تهدأ الحرب الباردة إلا بانهيار العملاق السوفياتي.

الموضوع الثاني: دراسة وثائق

الإصلاح

التقديم:

تمثل الوثيقة الأولى مقتطفات من مقال للزعيم الحبيب بورقيبة صدر بصحيفة " العمل التونسي " بتاريخ 7 ديسمبر 1932 تعرض خلاله للوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تعيشه البلاد التونسية في بداية الثلاثينات من خلال الأزمة التي عرفتها منطقة الساحل. أما الوثيقة الثانية فتثمل مقتطفات من كتاب علي البلهوان بعنوان " تونس الثائرة " تناول خلاله مظاهر النشاط الوطني في تلك الفترة وموقف سلط الحماية منه. فما هي ظروف استئناف النشاط الوطني بالبلاد التونسية في بداية الثلاثينات، وما هي أبرز الأشكال النضالية التي تم اعتمادها من قبل التونسيين ؟

I- ظروف استئناف النشاط الوطني في بداية الثلاثينات

- ظرفية اقتصادية متأزمة نتيجة تعاقب أزمتين:
- أزمة تقليدية: تميزت بانهيار المحاصيل الزراعية نتيجة كوارث طبيعية (جفاف ، جراد...)
- أزمة عصرية : ارتبطت بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على البلاد التونسية (تراكم الإنتاج وانهيار الأسعار).

- تدهور الأوضاع الاجتماعية لأغلب فئات المجتمع التونسي (فلاحون ، تجار، حرفيون...)
●استفزاز السياسة الفرنسية للمشاعر الوطنية للتونسيين: انعقاد المؤتمر الأفخارستي 1930، الاحتفال بخمسينية انتصاب الحماية الفرنسية على تونس 1931 ...

II- مظاهر النشاط الوطني و موقف سلط الحماية منه

1- مظاهر النشاط الوطني:

ساهمت هذه الظرفية المتأزمة في :

- عودة النشاط الوطني بعد فترة الركود التي شهدها بعد صدور القوانين الزجرية سنة 1926.
- بروز مجموعة من الشبان النشيطين على الساحة السياسية وانخراطهم في اللجنة التنفيذية للحزب
- انعقاد مؤتمر الحزب الحر الدستوري التونسي يومي 12و13 ماي 1933 والإعلان عن برنامج جديد: المطالبة بدستور و برلمان تونسي منتخب تكون الحكومة مسؤولة أمامه والفصل بين السلط.
- بروز حزب دستوري جديد إثر مؤتمر قصر هلال بقيادة مجموعة من الشبان تعتمد وسائل نضالية عصرية تقوم على تعبئة الجماهير الشعبية لمساندة المطالب الوطنية.

2- موقف سلط الحماية من النشاط الوطني :

- في مرحلة أولى:سكوت سلط الحماية عن الانشقاق أملا في إضعاف النشاط الوطني .
- في مرحلة ثانية (1934 – 1936): سياسة قمعية أشرف على تنفيذها المقيم العام بيروطون (اعتقال عدد من أعضاء الديوان السياسي ونفيهم إلى الجنوب التونسي و منع نشاط الحزب وتعطيل صحفه).

الخاتمة:

شكلت فترة الثلاثينات مرحلة حاسمة في تاريخ البلاد التونسية إذ كرست زعامة الحزب الدستوري الجديد للحركة الوطنية وأولوية الاعتماد على القوى الشعبية كأسلوب للنضال وأثبتت قصور سياسة القمع على معالجة الأزمة.